مذكرة تفاهم بين البحرين وجزر القمر لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات الرقمية وفق معايير الأمم المتحدة

في إطار مبادرة «التوأمة العالمية للتميز في الحكومة الرقمية» التي أطلقتها مملكة البحرين في ديسمبر 2024، تنفيذاً لتعليمات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز التعاون الرقمي الثنائي متعدد الأطراف مع الدول الشقيقة والصديقة، ودعم جهودها في تطوير الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والوكالة الوطنية للتنمية الرقمية بجمهورية جزر القمر، وقّعها عن الجانب البحريني محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فيما مثّل جمهورية جزر القمر سعيد موينوا أحمد المدير العام للوكالة الوطنية للتنمية الرقمية، وذلك خلال اجتماع عقده الجانبان عبر تقنية الاتصال المرئي.

وبهذه المناسبة أكد محمد علي القائد أن توقيع المذكرة يعكس ما حققته مملكة البحرين من تقدم نوعي في مجالات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، وما تمتلكه من خبرات وتجارب رسخت مكانتها كنموذج رائد إقليميًا ودوليًا، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أن المملكة تنطلق في شراكاتها الدولية من إيمانها الراسخ بأهمية تبادل المعرفة والخبرات كركيزة أساسية لتطوير العمل الحكومي ورفع كفاءة الخدمات.

وأضاف أن مذكرة التفاهم ترتكز على عدد من مجالات التعاون، من أبرزها دعم مملكة البحرين جهود تطوير مؤشر الحكومة الإلكترونية التابع للأمم المتحدة لدى جمهورية جزر القمر، والتعاون في تطوير وتنفيذ خدمات حكومية رقمية أكثر كفاءة وفاعلية، إلى جانب تبادل الخبرات الفنية والاستشارية وبناء القدرات في مجالات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي. كما تشمل مجالات التعاون تبادل الزيارات الرسمية، وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل والندوات التخصصية، إضافة إلى تبادل البيانات والدراسات والإحصاءات ذات الصلة، بما يعزز التكامل المعرفي وتبادل التجارب الناجحة بين الجانبين.

جدير بالذكر أن برنامج «التوأمة العالمية للتميز في الحكومة الرقمية» هو أحد المبادرات النوعية الرامية إلى توفير منصة متكاملة لتبادل الخبرات والمعارف الرقمية، ودعم تنفيذ المشاريع المشتركة، إلى جانب توفير أدوات استشارية ومختبرات تطبيقية ومحاكاة لسيناريوهات الخدمات الحكومية، بما يسهم في تطوير الأداء الحكومي وتعزيز استدامة التطوير.

جامعة البحرين تطور خدمة الاستعلام عن حالة طلب تحقق من مستند صادر

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طورت جامعة البحرين خدمة الاستعلام عن حالة طلب تحقق من مستند صادر، كخدمة رقمية جديدة تتيح للجهات المستفيدة داخل مملكة البحرين وخارجها، بما في ذلك السفارات والمؤسسات والشركات الخارجية، متابعة حالة طلب التحقق من صحة ومحتوى وصدور الإفادات وكشوف الدرجات والشهادات الصادرة لطلبة الجامعة والاطلاع على آخر المستجدات ونتيجة التحقق إلكترونيًا عبر البوابة الوطنية bahrain.bh، بما يعزز الشفافية وسهولة متابعة الطلب.

وبموجب الخدمة المطورة تم تقليص مدة إنجاز الخدمة من يومي عمل إلى إجراء تلقائي وفوري، من خلال التحول الإلكتروني للخدمة بنسبة 100%، وتقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، وتقليص خطوات التقديم إلى أربع خطوات كحد أقصى، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، إلى جانب تقديم الخدمة بشكل تلقائي وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات، بما يسهم في تسريع الإجراءات ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للجهات المستفيدة.

وفي هذا السياق أكد الدكتور فؤاد محمد الأنصاري رئيس جامعة البحرين أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبني الجامعة حلولا رقمية مبتكرة تعزز كفاءة العمليات الإدارية وتواكب متطلبات التحول الرقمي الحكومي، وتسهم في تحسين تجربة المستفيدين وتبسيط الإجراءات.

وأضاف الدكتور الأنصاري أن إطلاق الخدمة يعكس التزام الجامعة بتوفير أفضل مستويات الخدمة للجهات المستفيدة، ودعم مبادئ الحوكمة والشفافية من خلال تسهيل إجراءات التحقق من صحة وصدور الإفادات وكشوف الدرجات والشهادات وفقاً للإجراءات المعتمدة.

الجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل"، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

جامعة الخليج العربي تطلق برنامج بكالوريوس خدمات الطوارئ الطبية

أطلقت جامعة الخليج العربي برنامج بكالوريوس خدمات الطوارئ الطبية، ضمن برامج كلية الطب والعلوم الصحية مطلع العام الأكاديمي 2026-2027، لأول مرة، في خطوة تحمل أبعادًا إستراتيجية مهمّة لمواكبة متطلّبات سوق العمل على المستويين الخليجي والإقليمي في طرح هذا التخصص الحيوي المهم، بهدف إعداد كوادر طبية متخصصة قادرة على التعامل مع الحالات الحرجة والطوارئ الصحية وفق أحدث المعايير الأكاديمية والمهنية العالمية.

وأكد عميد كلية الطب والعلوم الصحية الأستاذ الدكتور محمد مددين أن استحداث هذا التخصص في الكلية يأتي استجابةً للتطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع الصحي، والحاجة المتزايدة إلى مسعفين يمتلكون مهارات متقدمة في الاستجابة السريعة للحالات الحرجة والإصابات والحوادث والكوارث، مشيرًا إلى أن المسعفين أصبحوا اليوم إحدى الركائز الأساسية في الأنظمة الصحية الحديثة للعمل في خدمات الإسعاف والخدمات الطارئة وخدمات الكوارث والإخلاء الطبي.

وأشار إلى أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الدول المتقدمة باتت تولي تخصص طب الطوارئ اهتمامًا متزايدًا، لما له من دور محوري في تعزيز الصحة العامة ورفع جاهزية الأنظمة الصحية لمواجهة الطوارئ والكوارث والأزمات الصحية المختلفة، لافتًا إلى أن طرح البرنامج من قبل جامعة الخليج العربي يعكس حرص الجامعة على مواكبة أحدث الاتجاهات الطبية والأكاديمية عالميًا.

وبيّن أن البرنامج الأكاديمي الجديد سيسهم في تأهيل أخصائيين متخصصين يمتلكون الكفاءة العلمية والعملية للعمل في خدمات الطوارئ والإسعاف ووحدات الاستجابة السريعة والإخلاء الطبي وغيرها من المجالات، بما يدعم احتياجات الأنظمة الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية، وخاصة في ظل التوسع المتنامي في خدمات الرعاية الصحية الطارئة، وفق معايير تنافسية عالية.

وأكد الدكتور محمد مددين أن إطلاق هذا التخصص يمثل إضافة نوعية لمسيرة جامعة الخليج العربي الأكاديمية والطبية، ويعزز مكانتها كمؤسسة تعليمية رائدة في إعداد الكفاءات الصحية المتخصصة، مشيرًا إلى أن البرنامج سيواكب أفضل الممارسات العالمية في التعليم الطبي والتدريب السريري، بما يسهم في تخريج مسعفين قادرين على التعامل بكفاءة عالية مع مختلف الحالات الطارئة والحرجة.

يُشار إلى أن جامعة الخليج العربي تطرح أيضًا برامج متنوعة للدراسات الجامعية الطبية، مثل برنامج دكتور في الطب، وبكالوريوس العلوم في التمريض، لكونها جامعة متقدمة وفق التصنيفات العالمية للجامعات، إذ تقدم برامج فريدة من نوعها بمعايير عالمية لمرحلة البكالوريوس، إلى جانب برامج الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في مختلف التخصصات الطبية والتربوية والتقنية والإدارية.

افتتاح محطة وقود قوارب الصيادين بمرفأ الزلاق قريبا

كتب: محمد القصاص

أكد ممثل الدائرة التاسعة في مجلس بلدي المنطقة الجنوبية حمد الزعبي أن محطة وقود القوارب المخصصة للصيادين في مرفأ الزلاق ستفتتح قريباً، بعد استكمال جميع الأعمال الفنية اللازمة، وبانتظار إنهاء الإجراءات النهائية تمهيداً لتشغيلها خلال الأيام المقبلة.

وقال الزعبي لـ«أخبار الخليج» إن المشروع يمثل إضافة نوعية للخدمات البحرية في الساحل الغربي، إذ سيخدم قوارب الصيد والنزهة البحرية، إلى جانب هواة الصيد والرحلات البحرية، بما يعزز مستوى الخدمات المقدمة لمرتادي البحر في المنطقة.

وأوضح أن المحطة ستسهم في تخفيف الأعباء والتكاليف التي يتحملها الصيادون حالياً نتيجة اضطرارهم إلى التوجه إلى محطات الوقود خارج المرفأ لتزويد قواربهم بالوقود، حيث تعد محطة عوالي من أقرب الخيارات المتاحة لهم، ما يتطلب نقل كميات كبيرة من الوقود مسافات طويلة.

وأضاف أن توفير الوقود داخل المرفأ سيحد من مخاطر نقل الوقود بوسائل غير مخصصة، إذ يضطر بعض الصيادين إلى تعبئة براميل بكميات كبيرة ونقلها إلى القوارب، الأمر الذي قد يشكل خطراً على مستخدمي الطريق في حال وقوع حوادث أو تسرب للوقود.

وأشار الزعبي إلى أن تشغيل المحطة سيقضي على معاناة الصيادين في التنقل المتكرر لتوفير الوقود، ويوفر عليهم الوقت والجهد، كما سيدعم نشاط الصيد والحركة البحرية في المنطقة الغربية، لافتاً إلى أن المشروع يعد من المطالب الخدمية التي انتظرها الصيادون سنوات.

وبيّن أن التنسيق مستمر مع الجهات المختصة لاستكمال المتطلبات النهائية الخاصة بالتشغيل، معرباً عن أمله افتتاح المحطة في أقرب وقت لما لها من أثر إيجابي في تطوير الخدمات المقدمة للصيادين وتعزيز السلامة العامة.

وثمّن الزعبي جهود وزارة النفط والبيئة والجهات المعنية في إنجاز المشروع واستكمال متطلبات تشغيله، مؤكداً أن المحطة ستشكل نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للصيادين ومرتادي البحر في الساحل الغربي.

○ حمد الزعبي.

بحضور الأمين العام لمجلس التعليم العالي بالتزامن مع احتفالاتها باليوبيل الفضي..

الجامعة الخليجية تنظم حفل تخريج الفوج الـ22 والدفعة الثانية من طلبة «نورثهامبتون» البريطانية

تُنظِّم الجامعة الخليجية حفل تخريج الفوج الثاني والعشرين من طلبتها، إلى جانب الاحتفاء بتخريج الدفعة الثانية من طلبة برامج جامعة نورثهامبتون المستضافة، وذلك يوم الأحد الموافق الرابع عشر من يونيو المقبل، في قاعة المؤتمرات بفندق الخليج، بحضور الدكتورة ديانا عبدالكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي، ومشاركة واسعة من الأكاديميين والإداريين وأولياء أمور الخريجين.

ويأتي هذا الحفل ليتوج مسيرة ربع قرن من العطاء الأكاديمي، بوصفها أول جامعة خاصة في مملكة البحرين تحتفل بمرور 25 عامًا على تأسيسها.

وأكد الأستاذ الدكتور مهند الفراس رئيس الجامعة أن حفل التخرج يمثل محطة وطنية وأكاديمية مهمة تُجسّد ثمرة سنوات من العمل والاجتهاد، مشيرًا إلى أن الجامعة تواصل ترسيخ مكانتها كمؤسسة أكاديمية تسعى إلى صناعة المعرفة وبناء الكفاءات القادرة على قيادة المستقبل.

وأشار إلى أن الجامعة لا تحتفي فقط بتخريج دفعة جديدة من طلبتها، بل تحتفي أيضًا بثمار رؤيتها الاستراتيجية في بناء منظومة أكاديمية متكاملة تُخرّج قادة المستقبل، معربًا عن فخره واعتزازه بهذا الإنجاز.

وأوضح الفراس أن تخريج الدفعة الثانية من طلبة برامج جامعة نورثهامبتون البريطانية يُشكل إنجازًا نوعيًا يعكس نجاح الشراكات الأكاديمية الدولية التي تتبناها الجامعة، مؤكدًا أن هذه البرامج تُقدَّم وفق معايير أكاديمية عالمية تسهم في رفع تنافسية الخريجين وتعزيز جاهزيتهم المهنية.

بدوره، أوضح رئيس وحدة الخدمات الطلابية الأستاذ عبدالله عماد أن الوحدة استكملت جميع الترتيبات التنظيمية والإدارية الخاصة بحفل التخرج، بما يضمن إخراج المناسبة بصورة تليق بالخريجين والجامعة.

وأضاف عماد أن حفل هذا العام يحمل أهمية خاصة، كونه يشهد تخريج الدفعة الثانية من طلبة برامج جامعة نورثهامبتون البريطانية، والدفعة الأولى من طلبة الدراسات العليا في كلية العلوم الإدارية والمالية، معتبرًا ذلك خطوة تعكس تطور الجامعة واتساع حضورها الأكاديمي على المستوى الدولي.

وأعرب عن فخره بالخريجين وما حققوه من إنجازات أكاديمية، متمنيًا لهم مستقبلًا مهنيًا وعلميًا ناجحًا، مؤكدًا أن الجامعة ستواصل دعم خريجيها وتعزيز ارتباطهم بمسيرتها الأكاديمية والمجتمعية.

وفد الشعبة البرلمانية للبحرين يؤكد أهمية تعزيز التعاون البرلماني مع صربيا

أكد وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة الدكتور محمد علي حسن علي رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى أهمية مواصلة تعزيز التعاون البرلماني وتبادل الخبرات بين مملكة البحرين وجمهورية صربيا الصديقة، بما يسهم في دعم العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون المشترك، مشيرًا إلى الدور المتنامي الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز التقارب بين الشعوب وترسيخ أواصر الصداقة والتفاهم المتبادل، وفتح قنوات إضافية للحوار والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يدعم جهود الدبلوماسية الرسمية ويعزز الشراكات الثنائية في مختلف المجالات.

جاء ذلك لدى لقاء وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين إدين دجيرليك نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية، على هامش المؤتمر العالمي للبرلمانيات 2026م المنعقد حاليًا في العاصمة الصربية بلغراد، بحضور الدكتورة جميلة محمد رضا السلمان رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى، والنائب زينب عبدالأمير خليل، والنائب محمد محمد الرفاعي، وعدد من أعضاء البرلمان الصربي. وأشاد د. محمد علي بحفاوة الاستقبال والتنظيم المتميز للمؤتمر، منوهًا بأهمية موضوعه المرتبط بتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ، وما يوفره من منصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب البرلمانية بين مختلف دول العالم. فيما أكد حرص السلطة التشريعية بمملكة البحرين على توطيد علاقاتها البرلمانية مع جمهورية صربيا الصديقة، والبناء على ما يجمع البلدين الصديقين من علاقات متميزة في مختلف المجالات.

وأبدى وفد الجمعية الوطنية الصربية رغبته في تأسيس مجموعة صداقة برلمانية بين مملكة البحرين وصربيا، التي تنم عن الرغبة الحقيقية في البناء على القواسم المشتركة بين البلدين الصديقين، وتطوير علاقاتها الثنائية، وفتح آفاق أوسع للتعاون البرلماني والثقافي والاقتصادي بين البلدين.

وقد أعرب إدين دجيرليك نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية عن اعتزازه باستضافة المؤتمر العالمي للبرلمانيات، مؤكدًا أهمية دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار، واستعراض ما تحقق عمليًا في هذا المجال. وأشاد نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية بمتانة العلاقات الثنائية التي تجمع بين مملكة البحرين وجمهورية صربيا، منوهًا بالدور الإيجابي الذي أسهمت به الزيارات الرسمية المتبادلة في تعزيز هذه العلاقات، والمواقف الإنسانية النبيلة التي أبدتها مملكة البحرين تجاه صربيا خلال جائحة كوفيد19-، التي عكست عمق الصداقة والتعاون بين البلدين.

كما بحث الجانبان تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، وأكدا أهمية ترسيخ قيم السلام والتسامح والحوار باعتبارها الركائز الأساسية لتحقيق التنمية والاستقرار، حيث شدد وفد الشعبة البرلمانية على أن مملكة البحرين تمثل نموذجًا رائدًا في التعايش والتسامح بين مختلف الأديان والثقافات، في ظل ما تتمتع به من انفتاح واحترام للتنوع الثقافي والديني.

وشارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة الدكتور محمد علي حسن علي رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى في أعمال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي للبرلمانيات 2026م، الذي بدأ أعماله أمس الثلاثاء في مدينة بلغراد بجمهورية صربيا الصديقة تحت عنوان «تعزيز التكافؤ: كسر حواجز الصور النمطية الجندرية والمعايير الاجتماعية السلبية»، بتنظيم من الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا.

ومن المقرر أن يناقش المؤتمر من خلال سبع جلسات موضوعات متنوعة تحمل عناوين «تفكيك الحواجز التي تحول دون تحقيق التكافؤ: الصور النمطية والأعراف الاجتماعية السلبية في دائرة الضوء»، و«تعزيز التكافؤ من خلال التنوع: التركيز على الصورة النمطية والمعايير المتقاطعة»، وأخرى بعنوان «العمل معا ضد الصور النمطية والأعراف السلبية»، وجلسة بعنوان «تحدي الصور النمطية والعنف والمعلومات المضللة عبر الإنترنت ضد النساء في السياسة»، فيما ستبحث الجلسة الخامسة موضوع «البرلمانات المراعية للمنظور الجندري تعمل على تعزيز المجتمعات الخالية من الصور النمطية»، وستكون الجلسة السادسة بعنوان «تغيير القيادة والثقافة لمكافحة الصور النمطية: التعلم من القطاعات الأخرى»، وجلسة سابعة ستتناول عنوان «مبادرة مشاركة المرأة والشباب في الديمقراطية: دعم المشاركة السياسية للنساء ومكافحة الصور النمطية والأعراف السلبية».